عاجل

نَهِيْيُ وِلاَدَةُ جَهَرَةُ الْجَمْهُورِيَّةُ الْيَمِيْنِيَّةُ أَطْبِبُ تُحُيَّاتِهَا إِلَى مَكْتَبِ رَئِيْسِ فَرِيقِ الْخَبِيرَاءِ الدُّوْلِيَّينِ وَالْإِقْلِيمِيَّينِ وَالْبَارْزِيْنِ المَعْيِنِ بَالْيَمِينِ;

وَبَسْرَهَا أَنْ تَرْفَقَ طِيْهَا هَذِهِ رَسْلَةُ مَوْجِهَةُ مِنْ مَعَالِيِّ الْمُهَنِّدِينِ/ هَشَامُ شَرَفُ عَبْدَالِلَّهُ،

وزِيرُ الْخَارِجَةِ، إِلَى الْسَيْدِ/ كَمَالِ الجَنْدُوْبِي، رَئِيْسِ فَرِيقِ الْخَبِيرَاءِ الدُّوْلِيَّينِ وَالْإِقْلِيمِيَّينِ الْبَارْزِيْنِ المَعْيِنِ بَالْيَمِينِ، وَبِسْبَحَهَا رَدْدُ حَكْمَةِ الإِنْقَالِ الْوُطْنِيِّ بَصْنَعَهَا عَلَى قَائِمَةِ الْمُسَلِّلِ الْمُوْجِهَةِ مِنْ فَرِيقِ الْخَبِيرَاءِ الدُّوْلِيَّينِ وَالْإِقْلِيمِيَّينِ الْبَارْزِيْنِ المَعْيِنِ بَالْيَمِينِ بِتَارِيْخٍ ١٥ يُوْنِيُّ ٢٠٢١.

تَفْنِيْمُ وزِيرَةُ جَهَرَةُ الْجَمْهُورِيَّةُ الْيَمِيْنِيَّةُ هَذِهِ الْمَنَاسِبَةُ لَتَعْرِبُ لَمَكْتَبِ رَئِيْسِ فَرِيقِ الْخَبِيرَاءِ الدُّوْلِيَّينِ وَالْإِقْلِيمِيَّينِ وَالْبَارْزِيْنِ المَعْيِنِ بَالْيَمِينِ عَنْ فَائِقِ تَقْدِيرِهَا وَعَظِيمِ اِحْتِرَامِهَا.

إِلَى

مَكْتَبِ رَئِيْسِ فَرِيقِ الْخَبِيرَاءِ الدُّوْلِيَّينِ وَالْإِقْلِيمِيَّينِ وَالْبَارْزِيْنِ المَعْيِنِ بَالْيَمِينِ.
السيد/ كمال الجندوبي
رئيس فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن الأكرم
تحية طيبة وبعد:


ونود أن نعرب لكم مجدداً عن استعداد حكومة الإنقاذ الوطني للتعاون مع فريق الخبراء وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لأداء ولايته على أكمل وجه.

وتفضلوا بقبول أسمى إعتبار.

م. هشام شرف عبدالله
وزير الخارجية
الردود على قائمة المسائل الموجهة من فريق الخبراء الدولي والإقليميين البارزين المعني باليمن

بتاريخ 15 يونيو 2021

مقدمة

بداية نود أن نعبر لكم مجدداً عن شكر حكومة الإنقاذ الوطني بصنعاء لفريق الخبراء الدولي والإقليميين البارزين الذي أرسلهم إلى اليمن على الجهود التي يبذلها في سبيل التحقيق في الجرائم التي ارتكبت بحق اليمن أرضاً و إنساناً. و إنساناً للعام السابع على التوالي من قبل دول تحالف الاعداد الأمريكي السعودي الإماراتي واستعدادها لتقديم كافة النسخة اللازمة للفرق، بما في ذلك الرد على المسائل والاستفسارات الموجهة منه وتزويده بالمعلومات المطلوبة التي تساعدنا على إنجاز البحوث الموحدة به من قبل مجلس حقوق الإنسان.

كما نود التوضيح بأنه لم يتم الرد على قائمة المسائل التي أرسلها فريق الخبراء في وقت سابق لأن ردود الفريق على قائمة الاستفسارات والعوائد السابقة لم تُعكس في التقارير السنوية لفرق الخبراء بل أن بعض المعلومات تم إساءة استخدامها مثل إشارة إلى موضع الألغام ومع ذلك فإن حكومة الإنقاذ الوطني تتعامل بشكل إيجابي مع فريق الخبراء وترحب بزيارته إلى اليمن ورد على الاستفسارات الموجهة منه.

الرد على قائمة المسائل الموجهة من فريق الخبراء

بالنسبة للائحة الموجهة من فريق الخبراء بتاريخ 15 يونيو 2021 التي تتمور حول التحقيقات والمحاكمات والتعويض مفيداً التطور إليها بشكل عام نظراً لضيق الوقت المتاح للرد وذلك النحو الآتي:

- كتبت حكومة الإنقاذ الوطني وما تزال تتطلب بتشكيل لجنة تحقيق دولة مستقلة للتحقيق في كافة الجرائم والاتهامات التي ارتكبتها دول تحالف الاعداد ومرزقتها بحق الشعب اليمني أرضاً و إنسانًا و إنسانًا. و بما من شأنه إنهاء سياسة الإفلات من العقاب و تقديم مرتكيزات جازفاً لليمن و ناجيهن العادلة.

- منذ تشكيل فريق الخبراء بدأت حكومة الإنقاذ الوطني تدرس موضوع تشكيل لجنة تحقيق وطنية مستقلة للتحقيق في كافة الاتهامات والجرائم المرتكبة في اليمن منذ 26 مارس 2015 وطلب من المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أكثر من مرة تقديم المشورة الفنية لضمان أن تشكل اللجنة وفقاً للمعايير الدولية إلا أن المفوضية
للأسف لم تتجاوز مع هذا الطلب رغم أنه من صلب اختصاصاتها (مرفق نسخة من المراحل،) ومع ذلك فأن هناك توجه تشكيل هذه اللجنة في أقرب وقت ممكن.

تم إزالة كافة الادعاءات الواردة في التقارير الثلاثة لفريق الخبراء إلى الجهات المعنية للتحقيق فيها رغم أن غالبية الادعاءات لا تستند إلى مصادر محايدة وموثوقة ولا تحدد بالتفصيل اسم المُتهم عليه أو مكان وقوع الاتهام أو غيرهم من المعلومات الضرورية للتحقيق، وننطعل إلى قيام فريق الخبراء بتوسيعنا بكافة البيانات والعلومات.

حتى يتسبب استكمال تلك التحقيقات.

لا يوجد تواصل مع ما بُعيد، (اللجنة الوطنية للتحقيق) ولا ما بُعيد، (الفرقة المشتركة للتحقيق)، لسبب بسيط هو أن الأولى غير شرعية وغير محايدة، وثانيه يتبع دول العدوان ولم يتم إنشاء هذين الكيانين إلا لفرض ذر الرماد على اليمن، ومعالجة تجميل صورة دول تتحالف العدوان و ما بُعيد حكومة هادي، وانتشار على تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة.

شرع مكتب النائب العام عن طريق النيابة الجزائية المتخصصة بأمانة العاصمة والنيابات العامة وثيقة في المحافظات التابعة لسلطة حكومة الإنقاذ الوطني بالتحقيق في معظم الجرائم والتذاكر التي طالت المدنيين جراء إصدارهم بغرامات طبران التحالف في منازلهم أو في الأسواق أو في الطريق العام ومن أهم تلك القضايا جرائم الصالح الكبرى وجرم إرهاب أطفال ضحيات التي تم التحقيق فيها من قبل النيابة الجزائية المتخصصة ونيابة محافظة صعدة وأحالت تلك القضايا الم kaps م المحكمة المتخصصة والتي أصدرت فيها أحكاماً بإدانة بقيادة التحالف ومرتزقهم بارتفاع تلك الجرائم والحكم عليهم بالعقوبة المقررة قانوناً وإنزانياً والتوعي، بالإضافة إلى جريمة تهديد الأسرى في السجون التابعة لقوات التحالف ومرتزقهم التي يتولى التحقيق فيها القضاء العسكري.

ختاماً، فإننا نتطلع إلى أن يتم ترتيب لقاءات افتراضية بين فريق الخبراء والجهات المعنية في حكومة الإنقاذ الوطني، على غرار ما تقوم به الأمم المتحدة، نظرًا لمعدز زيارة الفريق إلى صنعاء والمناطق الخاضعة لسلطة حكومة الإنقاذ الوطني بخصوص ما بُعيد حكومة هادي وتحالف دول العدوان منح التصور والاقتراحات والكليزمة وذلك بغية النقاش حول كافة القضايا ذات الصلة بعدم فريق الخبراء، كما نتطلع أيضاً إلى أن يستمع إلى التقرير الرابع لفريق الخبراء الذي سيقدم إلى الدورة القادمة لمجلس حقوق الإنسان الذين ستؤول في شهر سبتمبر 2021 - كل ما تلقاه الفريق من معلومات وردود وملاحظات وأن يكون أكثر إنصافاً لمظلومة اليمن أرضًا وإنساناً.

انتهى.